التعاون والاقتصاد الزراعي

لما رأيت ما للحركة التعاونية من اثر في تحسين حالة مصر وما يلحظ لها من تعظيم الارتقي الحياة الاقتصادية والاجتماعية امامنا فتحنا هذا الباب لنشر مقالات ورسائل عن كل ما يهم الجمعيات التعاونية وانضمامها ويساعد على نشر التعاون وتقدمه . وقلم التحرير يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن ترحيبه بنشر ما يرسله اليه اعضاء الجمعيات التعاونية من رسائل واخبار . وخير الكلام ما قل ودل

التعريفة الجمركية او طلسم الرخاء المزيف

بقلم و . ل . كليتون — من Cotton Trade Journal, International Edition, 1932

المقدمة والنقل الى العربية بقلم السيد احمد مراد البكري

انحصرت تركة الحرب العظمى في مقادير من الخامات والمنتجات لا قبل للعالم بتصريفها بدون احداث هزات عنيفة تداعت بسببها في كثير من الاحيان صروح اقتصادية في جميع بلاد العالم وكانت نواة لتلك الازمة العالمية التي لا نزال نعاني شدائدها ونقاسي من انواع عذابها ألواناً كثيرة — ففي كل بلد من بلاد العالم خيم ظلام الازمة وظهرت فيه اشباح العطلة وهبط مستوى المعيشة وفقدت الثقة في كل شيء حتى في المستقبل فالتجأ أولو الامر في معظم بلاد العالم الى نهج سياسة حماية الانتاج الاهلي برفع التعريفة الجمركية لمنع تدفق المنتجات الاجنبية الى داخل البلاد ومنافسة المنتجين الوطنيين في اسواقهم فقامت الحوائط الاقتصادية بين بلاد العالم ومنعت القوانين الاقتصادية من ان تفعل فعلها الطبيعي فتسبب عن ذلك رد فعل أشبه شيء بثورة بركانية لا تزال كل بلد من بلاد العالم هدفاً لقذائفها الملتهبة . وفي امريكا الآن كما هو الحال في البلدان الاخرى حزبان اقتصاديان أحدهما للتعريفة والآخر ضدها . ولما كانت مصر من بين البلاد التي تأثرت تجارة بعض منتجاتها كالقطن والبصل والبيض بما فرض عليها في امريكا من تعاريف باهظة ، فانهُ من البديهي ان يهمنا متابعة النضال القائم في تلك البلاد بين حزبي التعريفة . والمستر كليتون كاتب المقال الآتي من الحزب المضاد للتعريفة وهو شخصياً من كبار رجال المال والاعمال في تجارة القطن ، ولذلك فان آراءه واقتراحاته لها قيمتها العظيمة في بلاده

دأب دعاة سياسة الحماية الاميركيون خلال سنين طويلة على التبشير بأنجيلهم على اساس ان تلك السياسة تؤدي الى رفع كل من الاجور ومستوى المعيشة فاصبح العالم أجمع يصدق ما يبشرون به . وقد كانت النتيجة اننا اصدرنا تعريفة جمركية في ربيع سنة ١٩٣٠ تعد أعلى تعريفة عرفها العالم في اوقات السلم ولم تخجل من فرض رسوم بلغت في بعض الاصناف ٩٠ ٪ حتى ان جملة الرسوم القيمية والعينية بلغت في بعض الاصناف ١٥٠ ٪ !! وفي اتباع هذه السياسة لم يؤبه لأي انتقاد يوجه الى حكمة هؤلاء الدعاة ولا لتحذيرات ما يربي على الالف من كبار علماء

الاقتصاد الاميركيين » . ألم تكن تلك السياسة هي مصدر رخاء اميركا خلال سنوات عديدة ؟

اما أقوال اصحاب المصارف الدولية بان سياسة تخفيض مستوردانتا لا بدّ وان ينشأ عنها صعوبات في تحصيل ديوننا الاوربية فضلاً عن انها لا بد وان تقضي على تجارتنا الخارجية فكان رد دعاة الحماية عليها ينحصر في ان تجارتنا الخارجية لا توازي الا ١٠ ٪ من جملة تجارتنا وعلى اننا لابد ان نحافظ على الـ ٩٠ ٪ ونترك الـ ١٠ ٪ تحافظ على نفسها كيفما شاءت . وان هؤلاء المالين لا يدرون ما يقولون اذ ان باقي العالم في حاجة شديدة الى قطننا وقمحنا ومصنوعاتنا من سيارات وآلات الراديو وماكنات الخياطة والكتابة فهل هناك احد آخر يحسن صنع هذه الاشياء اكثر منا ؟ كما أن كلنا يعرف أن اوربا في حاجة الى شرائها منا وعليها ان تجد الطريقة التي تدفع بها ثمنها وعلى كل حال فاننا مصممون على ان لا نضيّع حق العامل الاميركي بتشجيع العامل الاجنبي الاقل اجرة منهُ لتمكين بعض اصحاب المصارف الدولية من تحصيل ديونهم الاجنبية فضلاً عن ان العامل الاميركي لا يعنيه من أمر هذه الديون شيء . وهنا ينتهي كلامهم

أما ما حدث بعد ذلك فلا حاجة الى ايراد تفصيلاته فان الحكاية المؤلمة معلومة لدى الجميع ولا تحتاج الى تكرار . فقد نقصت تجارتنا الخارجية المحتقرة بمقدار ٥٠ ٪ خلال التسعة الاشهر الاولى وذلك عما كانت عليه في المدة المقابلة من سنة ١٩٢٩ ؛ ونقصت صادراتنا وحدها بمقدار بليوني دولار (من غرائب الصدف أن هذا المقدار هو نفس العجز الذي ظهر في ميزانية الحكومة عن السنة المالية الحالية) وهذا المقدار يساوي القيمة الكلية على أساس الاسعار الحالية للقطن والقمح والذرة والشعير والشوفان التي تنتجها اميركا مضافاً اليها بعض المحصولات التي تقل عنها شأناً . وهنا لا نعجب اذا رأينا موظفي الحكومة يعملون على تخفيف وقع هذه النتيجة أمام الجمهور . وقد قيل لنا مراراً وتكراراً ان مستوى اجورنا العالي ليس الا نتيجة تعريفتنا وفي نظري أن حقيقة ذلك أن تعريفتنا هي نتيجة اجورنا العالية فقد كانت الاجور في الولايات المتحدة مرتفعة بكثير عنها في اوربا بمدة طويلة قبل ان يفكر في اول قانون للتعريفة اذ أن هذا القانون أصدر بصفة مؤقتة لتشجيع انشاء الصناعات في بلاد جديدة فلما دخل ضمن نظامنا السياسي أصبح عسيراً علينا إنتزاعه

اما فكرة النظر الى تجارة وارداتنا كتشجيع — لا ينطوي على شيء من الوطنية — للعامل الاجنبي مقابل العامل الاميركي ففكرة غريبة حقاً اذ ان الطريقة الوحيدة المجدية لدفع أثمان بضائعنا المصدرة هي استيراد بضائع بدلاً عنها فكان من باب المنطق اعتبار هذه الاخيرة ثمناً للبضائع الاميركية التي يصنعها العامل الاميركي ويصرفها في الخارج وهذا هو حقيقة الواقع . وقد قال مستر « البرت وجنس » رئيس مجلس ادارة بنك تشيس الوطني الآتي في صدد ذلك : — أنهُ مع صغر مقدار تجارتنا الخارجية المقدرة بـ ١٠ ٪ من جملة تجارتنا فانها لم تزل عظيمة حتى انهُ يتوقف عليها الفرق بين الرخاء والكساد ، فان كان من الممكن أن تنتج بواسطة التعريفة كل المستوردات

ما عدا تلك التي لا يمكننا انتاجها مثل البن والشاي والمطاط والحرير الخ . فانهُ لا مشاحة في أن قيمة صادراتنا يجب ان تساوي قيمة المستوردات فاذا زادت عنها واجهنا السؤال عن الطريقة التي سنحصل بها على فائدة الديون التي لنا — دع عنك أصول هذه الديون »

هذا وانهُ من الصعب التوحيد بين نظرية التعريفة الحالية ونشاط الشعب الامريكي وعبقريته واستقلاله ولابد أن يكون المسئول عن بعث تلك السياسة إلى الحياة هي الخرافة التي تقول بأهميتها الغير العادية لحياتنا الاقتصادية ، تلك الخرافة التي لا تزال تُلقَّنُ لنا من المهد الى اللحد

واذا كانت تعريفتنا قد نجحت في شيء فانها نجحت في تركنا بدون أصدقاء بين أمم العالم وفي وضع كل محصول امريكي يراد تصريفه في الخارج تحت أشد الصعوبات والعراقيل ، وكانت سبباً في ايجاد صناعات متقبلية وجعلتنا ندفع ثمنين لكثير من الحاجات الضرورية ، تلك الحاجات التي كان يمكن لغيرنا انتاجها أحسن وأرخص منا وبذلك كان يمكننا اطلاق رؤوس أموالنا وعمالنا وبراعتنا في الادارة والتنظيم للعمل في تلك النواحي التي لا يضارعنا فيها أحد

وقد دعت هذه السياسة كثيراً من الامم الى رفع تعاريفها على البضائع الاميركية ، وربما انتظمت انجلترا عن قريب في صفوف اصحاب التعاريف العالية تدفعها الى ذلك رغبتها في الدفاع عن نفسها بعد انضمام كل الدول العظمى الى سياسة الحماية تلك السياسة التي لا بد وأن تؤدي الى تصدير رؤوس الاموال للخارج فيزداد الانتاج في الخارج ويقل في امريكا فتدعو الحاجة الى قفل وترك مصانع كثيرة فيها . وان كل امريكي مهما كانت طبقته ليشعر بتأثير تلك السياسة التي يتطرق الى جميع مرافق البلاد فيرفع تكاليف المواد الاولية ويجعلنا ندفع هذا الفرق في شكل مستوى عال لأجور الكد الحديد والضرائب وأجور المساكن وكل ذلك له تأثيره في الزراع والزراعة ، فكان الاحرى بالحكومة أن تعمل على انقاص أسعار تلك الحاصلات التي يستهلكها الزراع بدلاً من أن تعمل على رفع أسعار تلك الأشياء التي يبيعونها والتي رهنت التجارب على أنها أخفقت فيها

وأخيراً لما كان الكل يعلم أن أمريكا يمكنها ان تغلب العالم في الانتاج الواسع النطاق ولما كانت هناك أسواق عظيمة — جار فتحها في افريقيا وجنوب امريكا وفي الهند والصين حيث يوجد الملايين من الناس الذين بدأوا يعرفون شيئاً عن معالم المدنية كالطرق الممهدة والسيارة والراديو الخ . — فان هناك ميداناً واسعاً تفتحهُ لنا مخيلتنا لتصريف ادوات الكد الحديدية ولاستعمال براعتنا الهندسية ورؤوس اموالنا الا أنه ليكن معلوماً أن مقدار حظنا في هذه الاسواق يوازي القيمة التي نقبل دفعها في شكل بضائع فعلى ذلك يتعيَّن علينا من الآن الاختيار بين تبوئنا مركزنا الطبيعي في مقدمة التجارة العالمية أو الانصراف الى تقوية الحائط الاقتصادي حول بلادنا هذا الحائط الذي تنزلق عليهِ تجارتنا الخارجية فتزيد تكاليف المعيشة ويهبط مستواها وتضعف حياتنا الاقتصادية في جميع نواحيها